التحضر الصناعي ومشكلاته الاجتماعية

أ/ عبد السلام سليمة
جامعة سطيف 2
د/مسعودان أحمد
جامعة برج بوعريريج

مقدمة:

أكدت الدراسات والبحوث في علم الاجتماع الحضري والصناعي أن عمليتي التحضر والتصنيع تمثل عمليات اجتماعية متداخلة ومتشابكة وأن كلا منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به من ناحية أخرى وأن هاتين العمليتين يتوقف نموهما وتأثيرهما على درجة النمو الاقتصادي ومعدلاته من ناحية أخرى، وأن نمو وتطور كل منهما يحدد مستوى ودرجة التغير من مشكلات اجتماعية بشكل عام، ومشكلات حضرية بشكل خاص.

لذا فقد وجدت ثلاثة اتجاهات تحكم العلاقة بين التحضر والتصنيع والنمو الاقتصادي.

- **الاتجاه الأول:** يعتبر المدينة ونموها شيئا طيبا إذ أنها جزء من النظام القومي المنتج وبالتالي هي محرك قومي وإقليمي للنمو الاقتصادي ومركز للإبداع الثقافي والتكنولوجي.

- **الاتجاه الثاني:** ويرى أن المدينة وحياتها مصدر للعديد من الشرور والآثام وقد أدان هذا الاتجاه المدينة كبيرة الحجم على وجه الخصوص.

- **الاتجاه الثالث:** ويرى أن التصنيع قد ارتبط منذ نشأته الأولى بالمراكز الحضرية، حيث توجد الأسواق وقوة العمل والمرافق الضرورية، وبالتالي تبدو المناطق الحضرية مكانا ملائما لإقامة المشروعات الصناعية وتبدو المدن في الدول النامية بمثابة المراكز الثقافية التي تتيح مزيدا من فرص التعليم والتدريب والانفتاح على أساليب جيدة أفضل، ومن المأمول فيه أن تنعكس التطورات التي تشهدها مدن العالم الثالث على أساليب حياة سكانها وقد يكون ذلك في حد ذاته طرفا مناسبا لانتشار فكرة الأسرة الصغيرة (الأسرة النواة)، كما حدث في

دول أوربا الغربية، لكن إذا كان التحضر يرتبط بالتصنيع في كثير من النواحي إلا أنهما متغيران مستقلان (محمد ياسر الخواجة 2010، ص295- 296).

فالتحضر الصناعي هو نمط اجتماعي يلي النمط التقليدي للتحضر نتيجة هيمنة النشاط الصناعي كمهنة للأفراد، كما يمكن أن يظهر هذا النمط الاجتماعي في مجتمع محلي غير متحضر نتيجة توطين منشأة صناعية بها. وميزة هذا النوع من المجتمعات المتحضرة:

-الحراك الاجتماعي بنوعيه الجغرافي والمهني.

-التمركز السكاني بالقرب من المنشآت الصناعية.

-التكيف التدريجي للسكان مع متطلبات الحياة الجديدة.

-التحول في العلاقات الاجتماعية من العلاقات الأولية القائمة على أساس صلة الدم والقرابة إلى علاقات ثانوية قائمة على أساس المصالح.

-الاتجاه نحو الفردية (العزلة الاجتماعية)،

حيث تتدرج هذه الخصائص في الظهور حسب طبيعة المجتمع المتحضر من حيث النمط السابق لهذه المرحلة، فسرعة التدرج في الظهور تكون أكبر أو أسرع في المجتمعات المتحضرة لأنها تكون أكثر استعدادا لهذا النمط الجديد من الحياة بالمقارنة مع سرعة التدرج في ظهور خصائص التحضر بالنسبة إلى المجتمعات الريفية التي تعتبر الصناعة هي المسبب الأول للتحضر بها.

فمن خلال عملية التنمية الحضرية والتصنيع في المجتمع تظهر مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعمرانية تنتج عن التغيرات التي تواجه المدينة الصناعية فقد أتاح هذا التركيب الاجتماعي الفرصة لظهور كثير من المشكلات الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الحضري الصناعي فتتعلق هذه المشكلات أحيانا بالقاعدة الاقتصادية التي يعتمد عليها المركز الصناعي وتعد مصدرا لموارده التي تؤهله لأداء وظيفته الصناعية وترتبط أحيانا أخرى بالتركيب الاجتماعي السائد من حيث الطبقات الاجتماعي التي ينقسم إليها المجتمع الحضري وأنماط التفاعلات القائمة فيما بينها سواء اتخذت شكلا متوازنا هادئا أم صورة صراعية حادة (محمود الكردي، ص 82). فتنتج عنها مشكلات اجتماعية بحدة هذا الصراع وبهذا الصدد تناول روبرت فارس موضوع تأثير التحضر على بلورة التفكك الاجتماعي وعده ثمنا غاليا. وقد ظهر هذا الثمن على شكل تمزق في نسيج العلائق الاجتماعية وتلف أو عطب في العديد من العادات الشعبية والأدبية والأخلاقية، فالمناطق الحضرية فقدت العديد من

المعرفة الشعبية في تربية أبنائها صحيا وباتت المؤسسات التعليمية غير قادرة على ملء الفراغ الذي حصل في تربية الأبناء داخل الأسرة الحضرية، وهذا هو أحد أوجه التفكك الذي أوضح العلل الوظيفية للأسرة الحضرية وفي المؤسسات التعليمية التي لم تستطع أن تحل محل الأسرة في بعض الأسر مثل دور الحضانة والمدرسة الابتدائية. فالأسرة الحضرية عجزت عن إشباع حاجاتها المتزايدة لمواجهة التطورات الحضرية المتمدنة (معن خليل العمر، 2005، ص 150).

وبناء على ما سبق كيف يمكننا أن نحدد مفهوم المشكلة الاجتماعية من حيث طبيعتها وأهميتها ومستوياتها، خصائصها وأنواعها ومداخل تحليلها في علم الاجتماع، وما هي المشكلات الاجتماعية للمجتمع الصناعي، وكيف يمكن أن تكون الحلول؟

مفهوم المشكلات الاجتماعية:

عرف (لورنس فرانك) المشكلات الاجتماعية في مقال له بنفس العنوان نشر له في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع بأن المشكلات الاجتماعية: "هي أية صعوبة أو سلوك سيئ لعدد كبير من الأشخاص نرغب في إزالته أو تصحيحه" (فادية عمر الجولاني، 2003، ص 16). ويذهب بوبلان في تعريفه للمشكلات الاجتماعية إلى أنها "نمط من السلوك يشكل تهديدا للجماعات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع". (محمد الجوهري، 2011، ص16).

يركز تعريف كل من لورنس فرانك وبوبلان للمشكلات الاجتماعية على أنها سلوك غير سوي يصدر عن عدد من الأشخاص حيث يهدد هذا الأخير استقرار المجتمع مما يتطلب التدخل لتصحيح الأوضاع غير السوية، وفي هذا السياق نجد تعريف مينز للمشكلات الاجتماعية الذي يحمل من خلاله العلماء والباحثين في مجال علم النفس والاجتماع مسؤولية تحديد طبيعة هذه المشكلات والكشف عن أسبابها للتمكن من علاجها والقضاء عليها بقوله إن المشكلات الاجتماعية هي: "حالة اجتماعية يتم تحديدها وتعريفها من خلال البحث العلمي".(محمد الجوهري، المرجع نفسه،ص20)، وفي المقابل نجد بعض العلماء يذهبون في تعريفهم للمشكلات الاجتماعية إلى أنها انحراف يحدث داخل المجتمع يكون مصدره الفرد، ثم يمتد على مراحل إلى الجماعة، ثم إلى المجتمع، ومن بين هؤلاء العلماء نجد "ليمرت" بقوله إن المشكلات الاجتماعية هي: "انحراف يتم داخل إطار المجتمع ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي إلى الجماعة".(محمد عاطف غيث، 1981، ص11). بالإضافة إلى ما قدمه ليمرت نجد "لندبرج" حيث قال عن المشكلات الاجتماعية إنها: "أي سلوك انحرافي في اتجاه غير موافق عليه من الدرجة ما يعلو فوق الحد التسامحي للمجتمع، ومثل هذا السلوك الذي يجاوز حدود التسامح يؤدي إلى فعل عام يهدف إلى حماية المجتمع وإصلاح المخالف أو الجاني وتحذير كل

إنسان من أن الانحراف الذي يتعدى نقطة معينة لن يتسامح فيه". نلاحظ هنا أن تعريف ليمرت للمشكلات الاجتماعية يوضح المصدر الأساسي للمشكلة الاجتماعية والمتمثل في الفرد الذي هو جزء من الجماعة، وبالتالي هذا السلوك الانحرافي للفرد يمتد إلى الجماعة باعتباره جزءا منها، بحكم التفاعل الاجتماعي وعلاقات التأثير والتأثر بين الأفراد، إلا أن تعريف لندبرج يركز على جزئية أهم، إضافة إلى أن المشكلة الاجتماعية هي سلوك انحرافي يتم على الجماعة، فلكي نقول عنها إنها مشكلة استوفت كل الشروط لا بد أن تتجاوز الحدود التي يتسامح فيه المجتمع، لأنه يحدد المعايير الاجتماعية والحدود التسامحية، حيث يكون الانحراف عنها مؤديا إلى رد فعل واضح من الجماعة وترجع أهمية هذا التعريف إلى مرونته، بحيث يمكن إسقاطه أو تطبيقه على كل أنواع السلوك التي وضع لها المجتمع قواعد ومعايير، أي تحديد كمية الانحراف التي يسمح بها المجتمع، والتي تختلف باختلاف الثقافات الاجتماعية والمجتمعات. ومن بين أبرز التعاريف من حيث العمق في التحليل نجد تعريف "عاطف غيث" في كتابه الذي يحمل عنوان المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، بأن المشكلات الاجتماعية: "هي انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح، طالما أن هذه القواعد تضع معايير معينة يكون الانحراف عنها مؤديا إلى رد فعل واضح من الجماعة وما دام الأمر كذلك، فإن المشاكل الاجتماعية تختلف في الزمان والمكان باختلاف الثقافات إلا إذا كانت القاعدة أو المعيار من الضروريات الاجتماعية التي يتوقف عليها الوجود الاجتماعي" (محمد عاطف غيث، المرجع نفسه، ص 15)، حيث يوضح تعريف محمد عاطف غيث للمشكلة الاجتماعية إضافة إلى أنها سلوك انحراف يتجاوز المعايير والقواعد الاجتماعية، ويشير أيضا إلى عامل الزمان والمكان فالمشاكل الاجتماعية قد تفقد تأثيرها على الجماعات عبر الزمان والمقصود به هنا هو التغير في القيم الاجتماعية باختلاف الثقافات أو بمرور الزمن وما دامت المشكلات الاجتماعية لا تمس الثوابت الاجتماعية فالوضوح الاجتماعي يعتبر أمرا أساسيا للكشف عن السلوك الانحرافي وتحديد درجة خطورته، التي قد تسبب تفككا اجتماعيا. وبناء على كل ما سبق يمكننا أن نحدد مفهوما للمشكلات الاجتماعية، وهذا لا يتأتى لنا إلا بعد الإشارة وتوضيح مفهوم كل من السلوك المنحرف والتفكك الاجتماعي.

- **السلوك الانحرافي:**

والذي عرفه لندبرج على أنه: "أي سلوك يفشل في الامتثال لمستويات محددة". (محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 11)، والمقصود بالسلوك الانحرافي هنا هو الخروج وعدم

الامتثال للمعايير والقيم الاجتماعية التي يفرضها المجتمع على أفراد وذلك للحفاظ على كيانه من التفكك والانهيار.

- **التفكك الاجتماعي:**

يشير التفكك الاجتماعي إلى الانكسار وانحلال العلاقات الشخصية التي تربط الأفراد بعضهم ببعض على شكل جماعات، ويمكن أن تحدث هذه الحالة أيضا في الأسرة وعند الأفراد وعلى مستوى الأنساق البنائية داخل المجتمع (معن خليل العمر، المرجع السابق، ص 187). وبناء على ذلك فالمشكلة الاجتماعية هي انحراف في السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح، تصدر عن مجموعة من الأفراد أو فرد واحد وتمتد إلى الجماعة بحيث يتجاوز السلوك الانحرافي المعايير التسامحية التي حددها المجتمع، مما ينتج عنه رد فعل عام لحماية الأفراد من الانحراف السلوكي والمجتمع من التفكك الاجتماعي.

طبيعة وأهمية المشكلات الاجتماعية:

أثارت دراسة المشاكل الاجتماعية خلافات كثيرة بين علماء الاجتماع من حيث اعتبارها مسألة من مسائل علم الاجتماع أو من حيث المنهج الذي يتبع في دراستها، أو من حيث تعريفها وتبيان حدودها أو من حيث تحليها وتبيان مدى ارتباطها بطبيعة البناء الاجتماعي.حيث يقول " كلينارد" في هذا السياق: إن كثيرا من الناس يعتقدون أن المشاكل الاجتماعية لا يمكن أن تدرس بطريقة علمية لعدم إمكانية تطبيق المناهج العلمية عليها بنفس الطريقة التي تطبق بها في العلوم الطبيعية لأن السلوك الإنساني في رأيهم ليس هو الميدان الصحيح للبحث العلمي... بالإضافة إلى إنكارهم صفة العلم على العلوم الاجتماعية السلوكية، كعلم الاجتماع وعلم النفس والأنتربولوجيا والاقتصاد والعلوم السياسية التي يقع على عاتقها إعطاء تفسيرات وحل مشاكل السلوك الانحرافي والسبب في ذلك يرجع إلى الخلط في أذهان هؤلاء وفشلهم في تقدير طبيعة المنهج العلمي الذي يدرس السلوك الإنساني. وفي هذا الصدد لخص "لندبرج" الاتجاه العلمي في دراسة المشكلات الاجتماعية وهو كما يلي:

1- تحديد القواعد أو المعايير التي يقاس على أساسها السلوك الانحرافي.

2- تقدير الدرجة التي يمتثل فيها سكان المجتمع للقاعدة التي سوف تكون بمثابة المقياس.

3- دراسة السلوك الانحرافي في ضوء الموقف الذي حدث فيه وكذلك تقدير درجة افتقار المنحرف إلى الحساسية بالنسبة إلى قواعد المجتمع.

4- البحث عما إذا كان المنحرف الذي يكسر القاعدة من قواعد السلوك في المجتمع منحرفا، بالإضافة إلى هذا النوع من السلوك فقط أم لا، وبتعبير آخر هل لهذا الشخص انحرافات سلوكية أخرى؟

ومن المنطق أنه في ضوء هذه الخطوات نستطيع أن نصل إلى وصف سليم لمشاكل المجتمع فبالإضافة إلى ما فيها من فائدة لتحديدها طبيعة المشكلة الاجتماعية فهي تنير الطريق أمام الباحثين في هذا المجال لبذل جهود فعالة لحماية المجتمع وللوصول إلى علاج ناجح يحتوي المنحرف ويعدل السلوك الانحرافي (محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص9- 10). فهنالك من علماء الاجتماع والباحثين في هذا المجال من لا يفرق بين المشكلة والانحراف والتفكك باعتبار أنهما درجات متفاوتة لشيء واحد وهو انعدام التوازن في ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية ولذلك يستعملون المصطلحات الثلاثة كل في مكان الآخر ودون تمييز. وفي هذا الموضوع يقول ليمرت إن هناك اتصالا وثيقا بين التفكك الاجتماعي والتفكك الشخصي. ولذلك فهناك عدة مداخل لدراسة الانحراف الاجتماعي والسلوك الاجتماعي المرضي في المدخل البيولوجي والنفسي، والمهم هنا هو المدخل السوسيولوجي الذي سوف نتناوله بالتفصيل فيما بعد. كما يقول ليمرت إن العوامل المهمة أو المباشرة في السلوك الاجتماعي المرضي هي عوامل سوسيولوجية أو نفسية اجتماعية في طبيعتها، ولذلك فإن التفسير ينتهي إلى إبراز عناصر مثل البناء الاجتماعي، الجماعة، المركز، الدور، التفاعل الهادف. أما إذا استخدمنا في التفسير عوامل مثل الحجم الطبيعي أو القوة أو النقص البيولوجي، أو العدوانية أو الهلوسة، أو السن أو الجنس فإنما نستخدمها لنشرح التغير في العوامل الثقافية والاجتماعية التي ثبت أنها التفاعلات الرئيسية في السلوك الإنساني، وعليه فالعلية في دراسة المشاكل الاجتماعية أو السلوك الانحرافي إنما ترد جميعها إلى عوامل نفسية أو سوسيولوجية (محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 11)

من خلال هذا الطرح عن منطلقات طبيعة المشكلات الاجتماعية والسلوك الانحرافي وأسلوب الدراسة الذي قدمه ليمرت للكشف عن الأسباب الحقيقية لدراسة هذا النوع من المواضيع تبرز لنا فكرة أن المشكلة الاجتماعية يجب أن ينظر إليها على أنها انحراف يتم داخل إطار المجتمع ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي إلى الجماعة وبناء على ذلك لا بد من دراستها من المستوى الأدنى وهو الفرد في إطار بيئته الاجتماعية، حيث تظهر المشاكل الاجتماعية في هذه المرحلة من الدراسة في شكل سلوك انحرافي مصدره أفراد ونمتد بالدراسة لنحدد مواصيل السلوك المنحرف وكيف يساهم هذا الأخير في إحداث التفكك

الاجتماعي. وتتحدد أهمية وخطورة المشكلة بعدد الأفراد الذين يتأثرون بها وبقدر كثرة الأفراد يقاس عمق المشكلات واتساعها ومن ثم فإن انتشار المشكلة بين جموع المواطنين له أهمية خاصة في تحديد أولويات المشكلات وعلى هذا الأساس فإن مشكلة الفئات السليمة والسوية مثل مشاكل الإسكان والمواصلات تستحق أولوية على مشاكل الفئات المعوقة والمريضة مثل مشاكل المكفوفين أو ضعاف العقول، أي أن الشعور باهتمام المواطنين بالمشكلة الاجتماعية القائمة أثر كبير لتحديد أولوية وأفضلية هذه المشكلة وقد تم ترتيب هذه المشكلات كما يلي:

- الفقر
- مشكلة تركز الخدمات في المدن.
- تخلف المجتمع الريفي.
- المشكلات الإنسانية في الصناعة.
- الأمية وضعف المستوى التعليمي.
- مشكلة الانفجار السكاني في ضوء توزيع الموارد.
- القيم والاتجاهات التقليدية.
- نقص الاستقرار السياسي.
- الابتعاد عن الخدمات الأصلية وفقدان الشخصية المستقلة. (محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص6- 13)

مستويات المشكلات الاجتماعية:

يحدد "مينز" ثلاث درجات أو مستويات للمشكلة الاجتماعية وهناك مشاكل من الدرجة الأولى وأخرى من الدرجة الثانية، ثم مشاكل من الدرجة الثالثة، أما مشاكل الدرجة الأولى فهي تلك المشاكل التي تؤثر بصورة قوية في الظروف الاجتماعية المحيطة بها، وهي أيضا ذات نتائج متعددة ومؤثرة في المجتمع ومن أبرز مشاكل الدرجة الأولى الحرب، التمييز العنصري والفقر. وتتمثل مشاكل الدرجة الثانية في الظروف والنتائج والضارة، التي تنتج بصفة أساسية من المشاكل الاجتماعية المؤثرة (مشاكل الدرجة الأولى) والتي يتولد عنها بدورها مشاكل أخرى، أما مشاكل الدرجة الثالثة فهي تلك الظروف الضارة والتي تعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتاجا للمشاكل الأساسية، ويمثل الشكل التالي ثلاثة نماذج من العلاقة بين الدرجات الثلاث للمشكلات الاجتماعية على النحو التالي: (محمد الجوهري، المرجع السابق، ص20).

الشكل رقم (01): يوضح مستويات المشكلات الاجتماعية.

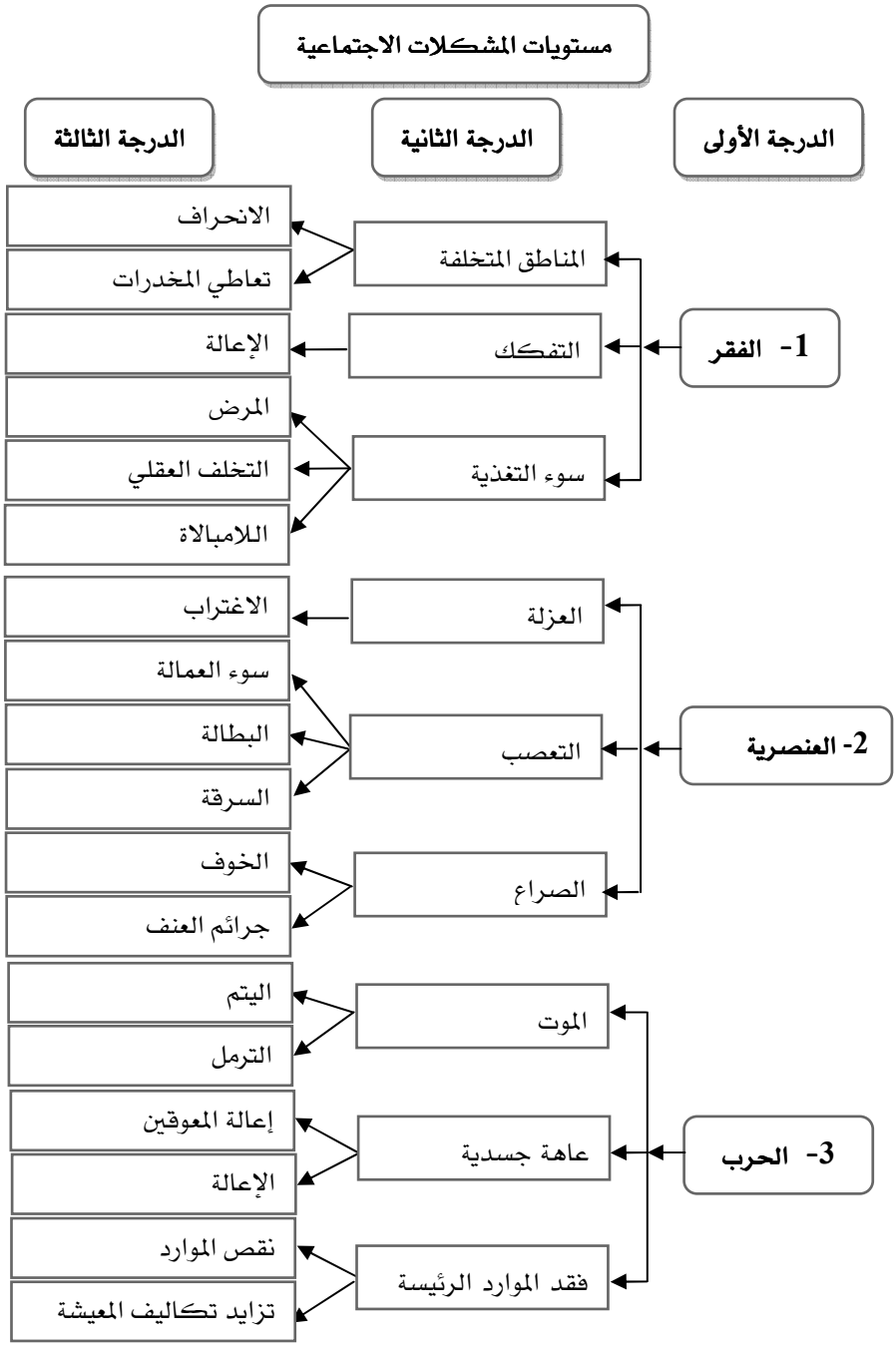

المصدر: محمد الجوهري، المرجع السابق، ص22.

خصائص المشكلات الاجتماعية:

والتي نوجزها في أربع خصائص رئيسية وهي كما يلي:

1- عادية:

بمعنى أنها موجودة وتصيب أي مجتمع من المجتمعات بصورة أو بأخرى وفي أي فترة، وهي متلازمة مع أي تغيير أو تطور قد يصيب المجتمع، فالتغير الاجتماعي يعد إطارا مرجعيا لمعظم المشكلات التي تحدث داخل المجتمع.

2- حتمية:

بمعنى أنها مرتبطة بالبناء الاجتماعي لأي مجتمع كما أسلفنا، وهي نمط مميز لأي مجتمع، وخاصة من حيث البساطة أو التعقيد في بناه الاجتماعية، وهي تزداد بازدياد تطور وتقدم المجتمعات وتعقيدها من حيث شكلها ولونها، أي لا بد منها بشكل حتمي، لدرجة أنها أصبحت بمثابة الضرورة الاجتماعية المرتبطة بحركية المجتمع.

3- نسبية:

بمعنى أنها ليست مطلقة بل هي نسبية، والسبب يعود إلى مدى ثقافة ودين وأخلاق وقيم وسلوكيات المجتمع التي وجدت به، فهذه العناصر أو العوامل تخفف من تطرفها وعموميتها وطغيانها ووطأتها وشمولها لعموم المجتمع، فبعض المشكلات في المجتمع العربي الإسلامي تعد نمطا ثقافيا في بعض المجتمعات الغربية.

4- وظيفية:

بمعنى أن لها وجهين سلبي وإيجابي، فالوجه السلبي معروف ومشخص وهو جوهر القضية أو المشكلة، أما الوجه الإيجابي لها فيمكن أن نوجزه بالمثل القائل: رب ضارة نافعة، أي أنها بقدر ما تشكله من اضطراب ووهن وخطورة وتفكك وإخلال بتوازن البناء الاجتماعي، فهي تعمل على تنمية روح التعاون والتضامن والعمل الجاد على حماية التواصل الاجتماعي، وإعادة النظر في أسباب الإخلال بتوازنه واستقراره من جهة، وتبعث في المجتمع الحيوية من إعادة إحياء وتطوير وتجديد وتعديل القوانين والتشريعات والتوجه نحو التنمية الشاملة من جهة أخرى.

أسباب المشكلات الاجتماعية:

من الصعب تحديد أسباب ومصادر المشاكل والظواهر الاجتماعية بدقة، فلكل مشكلة وظاهرة اجتماعية مكانها وفترتها التاريخية وهذا لا جدال فيه فهي تتأثر من حيث النوع والعمق في

التأثير بالبيئة الاجتماعية التي تظهر فيها، باعتبار أن للمشكلة الاجتماعية محيطها الفكري والثقافي بكل مؤثراته السياسية والاقتصادية، إلا أن الدكتور معن خليل عمر قد فصل في أسباب وعوامل المشكلات الاجتماعية بدقة في كتابه (علم المشكلات الاجتماعية). وسوف نحاول هنا إعطاء ملخص لأسباب المشكلات الاجتماعية ونوردها كما يلي:

1- **الفرد:**

ونعني الفرد باعتباره المسبب الأساسي في خلق المشكلات الاجتماعية ونتناول الفرد من منظور باثولوجي (مرضي) فمن منا لا يقر بأن الأفراد في المجتمع قد يعانون أمراضا نفسية أو عصبية أو جسدية أو عقلية...؟ ومن هنا يجب أن نعترف بأن الأفراد قد يعانون من عدم تكيفهم مع مجتمعهم وهذا أساس المشكلة الاجتماعية...؟ والتي تكون نتيجة لعدة أسباب منها سوء واضطراب النظم الاقتصادية والسياسية وغياب العدالة الاجتماعية والحريات العامة والخاصة والكبت الجنسي والقمع الفكري والقهر النفسي والاضطراب العقلي والانهيارات العصبية، والتي تؤثر بمجملها على النسق الاجتماعي...؟ وإذا كنا نريد أن نضع أيدينا على علل وأمراض مجتمعنا فعلينا أن نتحسسها كما نتحسس الجسد المريض طبيا، ليسهل التشخيص وبالتالي نتمكن قدر الإمكان من وصف الدواء والذي ينحصر في مثل حالة الفرد العربي وما يعانيه، فهو حسب المعطيات أعلاه بحاجة إلى علاج جسدي ونفسي وذهني (فكري- عقلي) وعصبي، وإعادة تنشئة اجتماعية وسياسية أي أن علاجه من نفس دائه.

2- **الفوضى والتفكك الاجتماعي:**

وهذا العامل مرتبط أشد الارتباط بالمجتمع ثم بالفرد، فالتفكك الاجتماعي يأتي عن طريق الاغتراب بجميع معانيه وتنوع الثقافات والمعتقدات وتباين الأصول الاجتماعية والانتماءات الثقافية والفكرية والسياسية.

3- **البناء الاجتماعي والثقافي:**

ونعني بذلك أن المجتمع يعاني من خلل وظيفي مرتبط بالنظم الاجتماعية والبناء الاجتماعي والثقافي، أي أن المشكلات الاجتماعية هي من صنع المجتمع نفسه، وذلك من خلال نظمه وبناه الاجتماعية والثقافية التي وجد الفرد نفسه مجبرا عليها، وصعوبة تكيفه معها أمام التغيرات الاجتماعية.

4- عدم مسايرة النظم الاجتماعية لتطورات المجتمع الحديثة.

5- الحروب (السابقة وربما هناك لاحقة).

6- الاضطراب والاختلال الديمغرافي- السكاني كما حصل للاجئين الفلسطينيين عندما لجؤوا إلى الدول العربية المجاورة عام 1948، حيث أحدثوا خللا سكانيا خاصة في الأردن ولبنان، وما نراه اليوم في لبنان مثلا لهو أكبر مثال على ذلك وخاصة ما بين 1969-1982، وكذلك تمركز الشيعة في جنوب لبنان والأكراد في شمال العراق.

7- ظهور تفاوت اجتماعي وحراك اجتماعي لفئة معينة على حساب الأغلبية المحرومة.

8- التغير الاجتماعي وهذا أحد المصادر الرئيسية في ظهور المشكلات الاجتماعية.

9- تناقض نظام القيم الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي مع التغيرات المستجدة.

10- الصراع بين المتطلبات والتوقعات الاجتماعية للمجتمع، مع قدرات شريحة عمرية معينة كما حدث مثلا أثناء الترشيح لانتخابات الرئاسة الفلسطينية حيث برز الصراع بين ما يسمى بالحرس القديم والجيل الجديد في حركة فتح عام2005. (علي نجم الدين، بدون سنة)

أنواع المشكلات الاجتماعية:

1- **الانحراف السلوكي:**

الذي يعتبر أحد المؤشرات الاجتماعية التي تدل على وجود مشكلات اجتماعية قائمة داخل المجتمع، وتوضح أيضا بأن هنالك من الأفراد من لا يتماثلون مع التوقعات الدورية المرتبطة بمكانتهم الاجتماعية، بتعبير آخر فالانحراف السلوكي مرتبط تقنيا بالدور والمكانة الاجتماعية التي يشغلها الفرد أكثر من كونه مرتبطا بالمعايير الاجتماعية، والقيم والأداب العامة، أي أنه الانحراف الأدائي للدور الاجتماعي للفرد فيصبح تحت طائلة القانون الوضعي، أو يحصل على عقوبة قانونية، بل إن نظرة المجتمع إلى انحرافه لا تكون مستساغة أو محببة.

-العنف والسلوك العدواني: وهو من أهم أنواع الانحراف السلوكي فالفعل العنفي كان وما يزال قائما عبر التاريخ في المجتمع الإنساني، كالقتل والبتر والتشويه والتدمير الكامل للملكية، وهذا يعني أن العنف لا يرتبط بالحرب أو بأيام الحرب، بل بالحياة الاجتماعية العامة اليومية، ويمثل السلوك الجرمي والمنحرف الذي يقوم به المجرمون وغير المتزنين عقليا، وهو الناتج عن صراع الجماعات كالبيض والسود أو العمال والإدارة.

2- **الفقر:**

وهو حالة اجتماعية متزامنة ومترادفة مع وجود حالة الغنى داخل المجتمع الإنساني والاثنان موجودان في كافة المجتمعات الإنسانية وفي كل مرحلة زمنية والذي عرفه "جورج زمل":

"الفقر هو تحديد الناس لمستوى عيش معين يعدون ظروفهم تشكل حالة الفقر"، فإذا أردنا أن نناقش هذا التحديد فإننا سنرى أن الفرد لا يحكم على مستوى عيشه بأنه يمثل مستوى الفقر بل ما يجده الآخرون الذين يعيش في وسطهم فيصفون وضعه المعيشي بأنه يشير إلى حالة الفقر، وهذا يعني أن لا أثر للدخل اليومي أو الشهري أو السنوي في تحديد "جورج زمل"، بكل اكتفى بحكم الآخرين على مستوى عيش شريحة اجتماعية معينة، وقد اختلفت الرؤى في تحديد الفقر، إلا أن هناك صفات عامة للفقر وهي كما يلي:

- أن يكون دخل الفرد واطئا أو بسيطا.
- ضعف في مستوى التغذية.
- انخفاض المستوى التعليمي.
- سوء أماكن الإقامة.
- منتشر في المجتمعات المحلية أو المناطق السكنية الموبوءة بالجرائم والانحرافات السلوكية (العشوائيات).
- يتصف بناء الأسرة الفقيرة بأن الزوجة تكون هي رب الأسرة.
- أن يعمل الأفراد في الأعمال الخطرة والقذرة.
- يعيش الأفراد الفقراء في المدن الحضرية والصناعية.

وتنطبق هذه الصفات على معظم الفقراء في المجتمعات الحضرية والصناعية دون تخصيص دولة معينة أو نظام سياسي أو اقتصادي معين، بل عامة وشاملة.

3- **الإدمان:**

من المعروف عن علم الاجتماع أنه يتناول دراسة إدمان الأفراد كمشكلة اجتماعية تخص الفرد والأسرة على السواء وكيفية علاجها وفي الوقت ذاته يدرس علاقة ثقافة المجتمع بالكحول والمخدرات من خلال تلقين وتعليم وحث الأفراد على تناول الكحول أو عدم تناوله من قبل ثقافة المجتمع أو تحريمه دينيا، فقسم من ثقافات المجتمعات تمنع ذلك منعا باتا والقسم الآخر يستعمله كأحد أدوات أو مصاحبات المراسيم الاجتماعية ضمن نشاط اجتماعي أو ديني وقسم آخر يعتبره جزءا من صناعته الوطنية التي يعتز بها ويفتخر ويتفنن بتناولها، علما بأن تناول المشروبات الكحولية لا علاقة له بتمدن أو جهالة أو بدائية المجتمع،

لأنه موجود في ثقافات الشعوب عامة، إلا أن الإدمان يشكل مشكلة اجتماعية –نفسية واقتصادية على السواء.

4- **مشكلات المراحل العمرية:**

والمتمثلة في مشكلات الطفولة والمراهقة والشيخوخة (معن خليل العمر، المرجع السابق، ص 173- 223).

المداخل النظرية لتفسير المشكلات الاجتماعية:

يتكون علم الاجتماع مثل كل العلوم من عنصرين متداخلين هما النظرية والبحث العلمي فكلاهما ضروري لتفسير الواقع الاجتماعي، فالنظرية بدون البحث لا تعد سوى تأمل عقلي غير مرتبط بالعالم الواقعي، كما أن البحث بدون نظرية غالبا ما يؤدي إلى جمع مجموعة من الحقائق بدون معنى، لذلك لا يمكن الفصل بين النظرية والبحث.

وعلى الرغم من اتفاق علماء الاجتماع على أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية إلا أن اتجاهاتهم النظرية تجاه تحليل وتفسير المشكلات قد تباينت واختلفت ومن بين هذه الاتجاهات ما يلي:

1- **الاتجاه الوظيفي:**

تؤكد هذه النظرية على أن المجتمع في ظل الظروف المثالية يميل إلى التوازن والاستقرار، حيث تنتظم عناصره المختلفة في نعومة ويسر من أجل تحقيق هذا الاستقرار، ويرى أنصار الوظيفية أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى تزعزع هذا التوازن والاستقرار الاجتماعي، الذي ينتج عنه مشكلات اجتماعية وتتمثل هذه الأسباب في:

- أن أجزاء المجتمع تتميز بالترابط فإن أي تغير في جزء منها يستتبع بالضرورة تغيرا في الأجزاء الأخرى، وهذا التغير في حد ذاته لا يسبب مشكلات اجتماعية ما دام يحدث ببطء، ولكن عندما يتعرض المجتمع لحالة من التغير السريع والمفاجئ، فإن المجتمع يفقد توزانه، لأن تنظيمات المجتمع لم يتح لها الوقت الكافي لتستجيب بصورة ملائمة وبالتالي يصاب المجتمع بالاضطراب أو ما يسمى بالخلل الوظيفي.

- قد تظهر المشكلات الاجتماعية عندما يفشل الأفراد في الامتثال لقيم المجتمع المتفق عليها، أي يخالفون ما يسميه الوظيفيون بالإجماع القيمي.

•يرى الوظيفيون أيضا أن المشكلات الاجتماعية يمكن أن تنتج عن الاحتياجات الوظيفية للمجتمع عندما تصاب هذه الاحتياجات بما يسمى بالأداء الوظيفي الزائد عن الحد المطلوب، فعلى سبيل المثال فالنسق التعليمي في المجتمع قد يخرج أفراد في أحد المجالات بما يزيد عن حاجة المجتمع، وبالتالي فإن هؤلاء الخريجين الذين لا يجدون وظيفة يصبحون مصدرا لمشكلة اجتماعية في المجتمع، وبالتالي فإن تعليما لعدد من الأفراد زائدا عن حاجة المجتمع يعد خللا وظيفيا في أداء النسق التعليمي لدوره في المجتمع.

وبصفة عامة فإن النظرية الوظيفية ترى أن ظهور المشكلات الاجتماعية أمر حتمي في المجتمع، وبالتالي فإن دور علم الاجتماع هو تحديد هذه المشكلات وتفسير سبب ظهورها وتحديد النتائج المترتبة على وجودها.

2- **الاتجاه الصراعي:**

إن نظريات الصراع تحدد بوضوح أن سبب المشكلات الاجتماعية هو ذلك التباين بين أفراد المجتمع والاضطهاد الواقع على من لا يملكون من جانب من يملكون القوة والسلطة في المجتمع، وبالتالي فإن الاضطهاد والظلم سوف يؤدي إلى ظهور الصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، بل إن الصراع في رأي هؤلاء سوف يصبح سمة مميزة للحياة الاجتماعية والوسيلة الأساسية والمصدر الرئيسي لإحداث التغير في المجتمع.

فالتحليل الصراعي للمشكلات الاجتماعية يعتمد على المسلمات الآتية:

•يتكون المجتمع من جماعات مختلفة ذات مصالح وقيم متباينة، وكل جماعة تدافع عن مصالحها، وبالتالي فإن نجاح جماعة ما يعني وجود مشكلة لجماعة أخرى.

•إن أي جهد أو فعل لحل المشكلات الاجتماعية يتضمن محاولات من جانب الجماعات المقهورة لإحداث تغيرات لانتزاع حقوقها من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القوة.

•إن قدرا معينا من الصراع يمكن أن يكون مفيدا للمجتمع، لأنه يعد دافعا للتغيرات الاجتماعية الضرورية.

إن نظريات الصراع بصفة عامة ترفض المقولة الوظيفية القائلة بأن الحالة الطبيعية للمجتمع هي الاستقرار وبدلا من ذلك تؤكد هذه النظرية أهمية الصراع في حياة المجتمع.

إن ما قد يعد مشكلة اجتماعية من وجهة نظر الوظيفيين قد لا يعد كذلك بين أنصار الصراع، فعلى سبيل المثال وعلى عكس الوظيفيين ينظر أنظار الصراع إلى ظاهرة اجتماعية مثل الطلاق على أنها أمر طبيعي باعتباره يمثل إحدى الوسائل المتاحة للتعامل مع النزاعات

الزوجية، وإن كان هذا لا يعني إنكار الآثار السلبية للطلاق أو أن الطلاق ليس مشكلة اجتماعية، إلا عندما ترى جماعة معينة أن مصالحها باتت مهددة لانتشار الطلاق في المجتمع، وهكذا فإن المشكلة الاجتماعية تظهر من وجهة نظر الاتجاه الصراعي عندما تعتقد جماعة أن مصالحها أصبحت مهددة ويتضمن الاتجاه الصراعي نمطين أساسين من الصراع الاجتماعي هما صراع القيم والصراع الطبقي.

3- **النظرية المعيارية:**

يرى ميرتن أن انتهاك القاعدة (المعايير) سوف يبدو من الأمور الطبيعية لبعض أفراد أو جماعات المجتمع فكل مجتمع يتضمن مجموعة محددة من الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية المشروعة لتحقيق هذه الأهداف وفي كل مجتمع يوجد أفراد أو جماعات تعجز عن تحقيق هذه الأهداف والتساؤل الذي حاول ميرتن الإجابة عنه هو كيف يسلك الأفراد عندما يواجهون الأهداف الثقافية المشروعة بوسائل غير متاحة أو في أفضل الأحوال عاجزة عن تحقيق هذه الأهداف؟ ويطرح ميرتن للإجابة عن هذا التساؤل ما أطلق عليه أنماط التكيف إزاء ما يسود المجتمع من تناقض بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية، ويطرح كل نمط شكلا من أشكال استجابة أفراد المجتمع نحو هذا التناقض وهذه الإجابات هي:

- **الاستجابة التوافقية:** يعد نمط الاستجابة التوافقية نمطا سويا من وجهة نظر المجتمع، حيث يمثل تقبلا لقيم المجتمع ومعاييره وبالتالي لا يمثل أي مشكلة ولا يعد سلوكا منحرفا.

- **نمط الاستجابة الابتكارية:** وتمثل تلك الاستجابة تقبل الأفراد لقيم المجتمع السائدة ولكن الوسائل الشرعية لتحقيق هذه القيم غير متاحة لهم، وبالتالي يبحثون عن وسائل أخرى بديلة لتحقيق هذه القيم التي ينادي بها المجتمع، وقد تكون تلك الوسائل مقبولة أو مرفوضة من قبل المجتمع وتصبح الاستجابة الابتكارية أمرا شائعا حينما لا يتساءل المجتمع عن كيفية تحقيق القيم وينحصر اهتمامه فقط في كيفية الوصول إلى الوسائل التي تحقق النجاح في ضوء قيم المجتمع السائدة.

- **نمط الاستجابة الشعائرية:** يتسم هذا النمط بالاستسلام والرفض لقيم المجتمع السائدة، ولكن ذلك الرفض للقيم لا يطرح قيما بديلة فأعضاء الاستجابة الشعائرية، لا يسعون إلى تحقيق أي طموح اجتماعي، هذا بالرغم من التزامهم بمعايير ووسائل تحقيق قيم المجتمع، فهم يؤمنون بالوسيلة في حد ذاتها مع رفضهم للأهداف، ويعد هذا النمط من الاستجابة أكثر التصاقا بأفراد الطبقة الوسطى الدنيا.

•**نمط الاستجابة الانسحابية:** يمثل هذا النمط من الاستجابة رفض قيم المجتمع ومعاييره فأعضاء الاستجابة الانسحابية لا يرفضون قيم المجتمع فحسب بل إنهم يرفضون أيضا وسائل تحقيق هذه القيم حتى ولو كانت تلك الوسائل متاحة للجميع بصورة عادلة ويعيش الأفراد الانسحابيون منعزلين عن المجتمع، ويمثل إدمان المخدرات وتعاطي المشروبات الكحولية إحدى صور الاستجابة الانسحابية، بالإضافة إلى المصابين بالأمراض العقلية والنفسية. وينطوي تحت هذا النمط بعض الطبقات الاجتماعية التي يتمتع أفرادها بامتيازات خاصة متعلقة بالسلالة أو الدين أو القومية.

•**نمط الاستجابة التمردية:** يمثل هذا النمط من الاستجابة رفض قيم المجتمع ومعاييره مع إيجاد قيم بديلة ومعايير أخرى وذلك كمحاولة لتغيير البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع وتمثل الثورات أصدق نموذج لذلك النمط من الاستجابة التمردية أو الثورية وتعد تلك الاستجابة من وجهة نظر الوضع السائد انحرافا عن القيم ومعايير المجتمع.

ويؤكد ميرتن أن أنماط التكيف تشير إلى سلوك الفرد في مواقف محددة وليس إلى كل سيماته الشخصية بصفة عامة، فالفرد قد يغير من نمط التكيف عندما ينتقل من نشاط اجتماعي إلى آخر.(محمد الجوهري، ص- ص54- 69).

المشكلات الاجتماعية للمجتمع الصناعي:

ينجم عن التغيرات التي تواجه المدينة الصناعية عمليات عديدة بعضها إيكولوجي- جغرافي وبعضها إداري- تنظيمي وقد أتاح هذا التركيب والتعقيد الفرصة لظهور العديد من المشكلات الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الحضري الصناعي، فتتعلق أحيانا بالقاعدة الاقتصادية التي يعتمد عليها المركز الصناعي وتعد مصدرا لموارده التي تؤهله لأداء وظيفته الصناعية وترتبط أحيانا أخرى بالتركيب الاجتماعي السائد من حيث الطبقات الاجتماعية التي ينقسم إليها المجتمع الحضري وأنماط التفاعلات القائمة فيما بينها سواء اتخذت شكلا متوازنا هادئا أم صورة صراعية حادة. (محمود الكردي، المرجع السابق، ص82).

فالتصنيع سلاح ذو حدين فهو وسيلة أكيدة وفعالة لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه من ناحية أخرى يؤدي إلى نشأة بعض المشكلات الإنسانية ومن أمثلتها:

•الابتعاد العاطفي والمعنوي للآباء نتيجة ترك العامل أسرته في كثير من الأحيان لالتحاقه بالمصنع للعمل بعيدا عن محل إقامته، أين تتواجد الأسرة والأبناء.

•العمل في مناخ مختلف تماما عن العمل الزراعي والرعوي القديم فعامل المصنع يرتبط بساعات عمل معينة ومنظمة تحت إشراف غيره وفي جو منافسة مع الآخرين في المصنع وتلك كلها أمور جديدة وغير مألوفة بالمقارنة مع العمل الزراعي مما يخلق صعوبة في التكيف.

•نمو روح الاستقلالية بين أفراد الأسرة ذوي الدخل الثابت والمرتفع أحيانا مما يغريهم بالانفراد بمعيشة مستقلة ومن ثم تتفكك وحدة الأسرة، ويزول إلى حد كبير التعاون والتكاتف الذي كان يكفل الحاجات الجماعية للأسرة أو القبيلة ككل وينتج عن هذا التمسك بوجهات النظر الخاصة خلافات أسرية وزيادة التوتر العائلي. (حنان عبد المجيد، 2009، ص18). ومن بين أنواع المشكلات الأسرية في المجتمع الصناعي:

– الطلاق وزيادة معدلاته بشكل واضح.

–انحراف الأحداث.

–السرقة.

–الجريمة وغير ذلك.

وتعتبر مشكلة الطلاق من أهم المشكلات التي جلبتها الصناعة للأسرة (محمد الدقس، ص253).

وقد صنف الدكتور محمد الكردي المشكلات الاجتماعية في كتابه الذي يحمل عنوان "التحضر: الأنماط والمشكلات" إلى عدة أنواع موضحا من خلال هذا التصنيف أسباب وآثار هذه المشكلات في الأوساط الحضرية كمايلي:

• **الفقر**: والذي اعتبره ظاهرة مميزة للنمط الحضري لكل المجتمعات مهما بلغ معدل نموها الاقتصادي وأيا كان مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي بها والذي يرجع أسبابه إلى التنوع الذي يميز التركيب الطبقي السائد بالمدينة على اعتبار أن هذه الأخيرة مجال واسع يسمح بظهور الطبقات الاجتماعية بالمقارنة مع الأنماط المعيشية الأخرى وحتى هذا التنوع الطبقي الذي يظهر في المدينة تتحكم فيه الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المميزة للمجتمع الحضري.

–فالأبنية الاقتصادية السائدة قد ساهمت في تحديد الأنشطة القائمة بالمدينة كالصناعة والتجارة والخدمات وما يميز المشتغلين بهذه القطاعات من تفاوت في خصائصهم النوعية والعمرية والثقافية التعليمية وكذا طموحاتهم كما أنهم يختلفون من حيث الأماكن التي ينزحون منها، فكل هذه المعطيات تؤثر وتخلف تنوعا طبقيا داخل المدينة.

-أما الأبنية الاجتماعية التي شكلت هذا التنوع في التركيب الطبقي الشديد الصلة بالجانب الاقتصادي، حيث يفرز كل ذلك نمطا من العلاقات الاجتماعية ونسقا من القيم ونظاما من العادات والتقاليد والأعراف، ويلعب البناء الاجتماعي في الوسط الحضري دورا بالغ الأهمية في تحديد مستوى الانتماء إلى المكان، ويدلل على ذلك بأن الكثير من المهاجرين إلى المدينة لا يرتبطون بالعناصر المادية لعملية التحضر إلا مرغمين لأن الانتماء لا يزال إلى مجتمعهم المحلي الأصلي.

-وفيما يخص الأبنية السياسية فقد ساهمت في بلورة ذلك التنوع وذلك عن طريق علاقة الفرد بالسلطة ونوعية تعامله مع المؤسسات السياسية المختلفة، مما ينتج عنه ظهور بعض القيم السياسية التي يرتبط الفرد بها وتؤثر في تشكيل نمط علاقاته الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الأخير فالفقر هو ظاهرة حضرية تندرج ضمن عملية التحضر والتي تنتمي إلى ظاهرة أكبر ألا وهي الحضرية، والجدير بالذكر في هذا الطرح هو إبراز العلاقة الوثيقة بين نمو ظاهرة الفقر الحضري ونشأة المناطق المتخلفة في المدينة، فإذا كانت الأولى محصلة لعوامل عديدة فالثانية تتشكل فيزيقيا وتتكامل مع الظواهر الحضرية السائدة. ومن المشكلات الاجتماعية التي اعتبرها محمود الكردي مشكلات فرعية انبثقت عن المشكلة الأساسية وهي الفقر، ما يلي:

-**البطالة:** والتي كانت نتيجة عجز الهياكل الاقتصادية على استيعاب الكم الهائل من العمالة المتدفقة على المدن الصناعية، أو نتيجة تسريح العمال نظرا إلى حداثة وسائل الإنتاج التي لم تعد تستوعب كما كبيرا من العمالة، حيث أصبح ضمن متطلبات الصناعة الحديثة التكوين والتخصص في مجال العمل. هذه المتطلبات التي لا تتوفر في العديد من شرائح العمال.

-**الأمية**: تقترن ظاهرة الأمية بظاهرة الفقر حيث لا يمكن حسم أيهما السبب وأيهما النتيجة إلا أنه من المؤكد وجود علاقة تبادلية تفاعلية بينهما كما أنهما يؤديان معا إلى ظهور مشكلات اجتماعية أكثر خطورة، ولكن الخطير في ظاهرة الأمية أنها بعيدة المدى إذ أنها لا تقتصر على الجوانب الفكرية- المعنوية، وإنما تتجاوز ذلك إلى الهيكل الاقتصادي الكلي والنظام السياسي العام، فالأمية حالة تساهم في تهميش فئة كبيرة من المجتمع وتحد من المشاركة الإيجابية والفعالة في العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد، ومن الطبيعي أن تتفاقم المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالأمية كلما زادت نسبتها في المجتمع.

-**الجريمة والانحراف**: هنالك افتراض عام ينطلق منه الباحثون في مجال الباتولوجيا الاجتماعية، حيث يذهب إلى أن المدينة هي التربة الخصبة لنمو الجريمة ورغم ما بهذا القول

من محاول للتعميم استنادا إلى نتائج الدراسات والبحوث والتي أثبتت العديد منها التسليم بهذا الافتراض جزئيا إلا أن هذا الافتراض ينبغي أن يطرح من خلال التحليل الواقعي مستندا في ذلك إلى السياق المجتمعي العام على اعتبار وجود دوافع وعوامل خاصة بالمدينة دون غيرها تسهم في انتشار صور عدة للجريمة وأنماط مختلفة للانحراف، وقد لا تتوفر هذه العوامل والدوافع في مدن عدة وبالتالي تبقى الكلمة الأخيرة لصحة هذا الافتراض لميدان الدراسة. ومن العوامل التي تسبب شيوع وانتشار الجريمة في المدن طبيعة البناء الاجتماعي والتركيب الاقتصادي السائدين بالمدينة، ففي ما يتعلق بالبناء الاجتماعي يلاحظ أن الأنساق الاجتماعية الحضرية بما تشمله من نظم فهي تفرز أنماطا معينة من العلاقات الاجتماعية تتسم بالثانوية تحكمها المصلحة والمنفعة المؤقتة بالدرجة الأولى، كما أن هذه الأنماط من العلاقات تنتظم استنادا إلى القانون وليس اعتمادا على العرف والتقاليد كما هو شائع في الأوساط الريفية. وما يترتب على هذه الخصائص تشكل علاقات طبقية بين أبناء المجتمع الحضري، إذ تظهر طبقات تمتلك وتتحكم في مصادر الإنتاج ومسائر الطبقات الأخرى عن طريق تشغيلهم وتحديد أجورهم وهذه النتائج لا ترتبط بشكل كبير بفلسفة المجتمع في مجال الاقتصاد سواء كان نظاما رأسماليا أم اشتراكيا، فالأوضاع الطبقية تعتمد بصفة رئيسية على طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة وظاهرة الجريمة تعد إفرازا طبيعيا لتلك العلاقات، فهي تنتشر بمعدلات أكبر حينما تتسم العلاقات الاجتماعية بالتفكك والتحلل، وعندما تسود نزاعات الأنانية والتفضيل الكامل للمصلحة الشخصية حتى إذا تعارضت مع مصلحة الجماعة، الأمر الذي يؤدي إلى تفجير ظواهر الصراع داخل أبنية المجتمع التي تتواكب حتما مع نمو العديد من الصور للجريمة والانحراف.

أما التركيب الاقتصادي للمدينة فهو من الأسباب المشجعة بصورة واضحة على زيادة الإجرام، فنصيب الجماعات والأفراد من العوائد الاقتصادية التي ليست متشابهة والسبب في ذلك يرجع إلى تفاوت درجة مشاركتهم في تنمية هذه الأنشطة وما ينتج عن هذا التفاوت واللاعدالة الاجتماعية في فرص العمل والدخل تؤدي إلى وجود مناطق فقيرة اقتصاديا ومهمشة اجتماعيا وإنسانيا من خلال إسقاطها من خطط التنمية الاجتماعية، تعد بهذا المعنى بؤرا للجريمة وتربة خصبة للانحراف فلولا الفقر المادي الذي صحبه تفكك اجتماعي وتحلل قيمي لما تحولت هذه المناطق إلى هذه الحالة غير السوية لأن مستويات الطموح لدى سكان المجتمع الحضري متزايدة ولا يمكن أن تقف عند حد معين وهي تصطدم بضعف الإمكانات المادية لدى الأفراد خاصة عند من يحصل على قدر من التعليم والتدريب يمكنهم من تحقيق طموحاتهم مما يؤدي بالبعض إلى التورط في عمليات إجرامية أو صور انحرافية يعتقدون أنها

تساعدهم على تحقيق أهدافهم كالتزوير والسرقة والاختلاس والنصب (محمد الكردي، المرجع السابق، ص 136- 137- 219- 239- 240)

علاج المشكلات الاجتماعية:

تختلف حلول المشكلات الاجتماعية باختلاف أنواعها إذ لا يوجد حل واحد يصلح لحل المشكلات دفعت واحدة لكن هنالك اعتبارات عامة لا بد أن ضعها في الحسبان عند حل أي مشكلة، إذ لا بد أن تنطلق هذه الحلول من الفهم الصحيح للأسباب والعوامل المتحكمة في هذه الأخيرة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الدراسة والتحليل لأنواع المشكلات وبالتالي يجب ما يلي:

-مراعاة خصوصية المجتمع.

-عدم الاعتماد اعتمادا كاملا على الحلول المستوردة.

-ضرورة استخدام المنهج العلمي في الحل.

-مراعاة الإمكانات المادية والبشرية والتنظيمية المتاحة.

-مراعاة ارتباط المشكلات بالنظم الاجتماعية التي تفرزها.

-حل المشكلات بشمولية من أجل تغيير الحياة.

-دراسة كل مشكلة دراسية علمية وموضوعية.

- تعميق وعي الفرد والجماعات بالظروف التي تؤثر عليهم بصورة سلبية.

-من المهم توفر القيادة السياسية والاجتماعية الرائدة والمتميزة.

- ضرورة وجود المشاركة الجماهيرية الواسعة.

خاتمة:

يعتبر التحضر والتصنيع من الأسباب التي يرجع إليها التفكك الاجتماعي والفردي فالمجتمعات النامية التي كبرت طموحاتها التكنولوجية والاقتصادية في القرن العشرين، نتيجة سيادة النشاط الصناعي انجر عنه تغيرات كبيرة في مجال التكنولوجيا والاقتصاد تعدى كثيرا ما حققته هذه الدول في المجالات الثقافية والاجتماعية أين لا تزال التقاليد سلطة على أذهان وسلوك الأفراد (التأخر الثقافي)، وهذا التفاوت بين معدلات التغير في المجال الاقتصادي والقيمي أحدث خللا في الانسجام التقليدي الذي ساد في علاقات هذه المجتمعات وعرض سكانها إلى الشعور بالتناقض والصراع الفكري والقيمي الذي أصبح ملموسا في

معظم الصلات التي تربط بينهم في حالات التفاعل الرسمي والأهلي على حد السواء وليس هنالك دليل أقوى على زيادة التناقض وعدم الانسجام في البناء الاجتماعي للمجتمعات الحديثة أكثر أو أكبر معدل الجريمة والطلاق وتفكك الأسرة والعلاقات القرابية وضعف الضبط التربوي وتصاعد الميول الفردية وتشتت الأهداف الاجتماعية وغموضها وتناقض التعارف والاحتكاك الشخصي النابع عن الصداقة والجوار في مجالات الترفيه والمجاملة الاجتماعية بين الأفراد وتحول التفاعل الاجتماعي بين الناس إلى نوع من السطحية والوقتية والمنفعة المباشرة والتكلف أو هذه الظاهرة أصبحت جزءا لا ينفصل عن عملية التغير في المجتمعات التي لا تزال في مرحلة انتقالية ما بين الأعراف القبلية المحافظة والتنظيم الاقتصادي الرسمي.

قائمة المراجع المعتمدة:

- معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، ط1، دار الشرق والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- فادية عمر الجولاني: تشخيص وعلاج المشكلات الاجتماعية والنفسية، المكتبة المصرية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2003.
- محمد الجوهري، عدلي السمري: المشكلات الاجتماعية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1981.
- علي نجم الدين: ظواهر الفوضى والعنف، وإشكالية التخلف في المجتمع الفلسطيني ومجتمعات المشرق العربي، دراسة حالة فينومينولوجية ونفس اجتماع، مركز الشرق العربي للدراسات الحضرية والإستراتيجية، المملكة المتحدة، لندن، بدون سنة.
- حنان عبد المجيد: تصور مقترح حول المشكلات الاجتماعية ودور علم الاجتماع الإسلامي في حلها، اللقاء التشاوري الثاني نحو علم الاجتماع من منظور إسلامي، 2009/10/42.
- محمد عبد المولى الدقس: علم الاجتماع الصناعي، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- معن خليل عمر: التفكك الاجتماعي، ط1، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005